20050428-0001a-2

السفير
2005/04/28 local

قصة تقرير بقي مسوّدة في انتظار <<ظروف أفضل>>:
كيف توصّلت <<هيئة تلقّي شكاوى أهالي المخطوفين>> الى.. لا شيء

ضحى شمس

صور مخطوفين تحملها الأمهات خلال مؤتمر صحافي في بدايات التحرك في الثمانينات (م.ع.م

ربما كان الأكثر استثارة للأسى في قصة اللجنتين اللتين شكلتهما الدولة اللبنانية لحل قضية المخطوفين والمفقودين، هو الاستنتاج بأنه مع التسويات التي حكمت البلد منذ انتهاء الحرب الأهلية، من المستحيل الوصول إلى حلّ حقيقي لهذا الملف يكون مدخلاً للمصالحة الاهلية. فمع <<النتائج>> المفروضة ضمن <<ممكن ما بعد الطائف>>، والتي خرجت بها اللجنة الرسمية الأولى العام ٢٠٠٠ والتي اعترفت ب ٢٠٤٧ مخطوفاً من اصل ١٧ الفاً، كان هو الرقم المتداول. وبين تقرير اللجنة الثانية الذي لم يستطع الصدور لأسباب غامضة، كان من الواضح ان تعاطي الدولة في هذه القضية سيبقى ملتبساً طالما أن الأطراف المشاركة في الحرب أصبحت رموزاً في السلطة.

وفي التفاصيل إن الدولة اللبنانية التي شكلت في كانون الثاني من العام الفين <<اللجنة الرسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم>> برئاسة العميد الركن سليم ابو اسماعيل، وعضوية ممثلين عن الاجهزة الامنية اللبنانية، خلصت الى الاعتراف بعدد اقل بكثير من الرقم الذي كان متداولاً، بناء على عدد الاستمارات التي تلقتها. ولقد حاولت هذه اللجنة حثّ الاهالي على توفية مخطوفيهم ومفقوديهم موجدة التسهيلات القانونية، لمن يرغب، بذلك. كان الرأي الاساسي في مضمون تقرير اللجنة: تلقّينا ٢٠٤٧

شكوى، لم نعثر على أحد على الاراضي اللبنانية. نقترح توفية المخطوفين.
إلا ان افراج السلطات السورية عن ٥٤ معتقلا (بينهم ٤٩ لبنانياً) <<بالتزامن مع صدور نتائج لجنة ابو اسماعيل>> كما قال الوزير السعد، و<<تصريحهم: لم يبق عندنا أحد إلا المحكومين احكاماً جزائية صادرة عن محاكم عادية>>. اضافة الى إقفال الدولة للملف <<تسبّب بصدمة كبيرة لدى أهالي المفقودين ممن كان لا زال لديهم أمل في ان يجدوا مفقوديهم على قيد الحياة>>. وفي حين يعيد السعد الفضل في تشكيل <<هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين>> الى <<تناول البطريرك صفير الامر في عظة الميلاد العام ٢٠٠٠. ووعد رئيس الجمهورية له <<أن ينشئ لجنة ثانية لإعادة النظر في هذا الملف>>. يرجّح المحامي د. عبد السلام شعيب، ممثل نقابة المحامين في الهيئة بأن سبب تشكيل الهيئة كان إضافة إلى استياء الأهالي من نتائج اللجنة السابقة، <<ظهور>> الشيخ هاشم منقارة الذي كان معتقلاً في سوريا وآخر من آل الحسن قبل انتخابات العام ٢٠٠٠، في طرابلس. والشخصان كانا معتبرين في عداد المفقودين منذ أكثر من عشر سنوات. فقامت قيامة الأهالي من كل الفئات>>.
المهم إذاً، أن مجلس الوزراء قرر في كانون الاول من العام ٢٠٠٠ وبناء على التحركات الاحتجاجية للجان الأهالي، تكوين <<هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين>> الذين يظنون أن مفقوديهم لا زالوا أحياء. ولقد شكلت هذه اللجنة من وزير التنمية الإدارية في حكومة الرئيس رفيق الحريري، فؤاد السعد رئيساً وعضوية رؤساء الاجهزة الامنية بدلاً عن مجرد ممثلين عنها كما في اللجنة السابقة، وهم اللواء الركن جميل السيد مدير عام الامن العام، واللواء إدوارد منصور مدير عام امن الدولة، والعميد ريمون عازار مدير مخابرات الجيش. إضافة الى اللواء مروان زين المدير السابق للامن الداخلي، ومدعي عام التمييز عدنان عضوم وممثل عن نقابة بيروت للمحامين د.عبد السلام شعيب. في حين رفضت نقابة المحامين في طرابلس التمثل في اللجنة، لاسباب غير واضحة.
إلا ان هذه الهيئة، وبعد عمل لما يقارب ستة اشهر وتمديد لستة اشهر اخرى، لم تستطع ان تصدر تقريرها مع انها توصلت الى نتائج. وإن بدا العجز عن إصدار التقرير تقنياً بالشكل، وهو مواظبة أحد أعضاء اللجنة على التغيب وبالتالي فقدان نصاب التوقيع، إلا أنه كان له علاقة لا شك <<بمضمون>> التقرير الذي سبق لأعضاء الهيئة الاتفاق عليه.
تمييع إذاً. لا تقرير، ومسودة غير رسمية وبالتالي غير منشورة ولا نعرف ما فيها. لكن، على ماذا تحتوي المسودة؟ وهل يدل مضمونها الى سبب تنصل العضو المتغيّب من تحمّل مسؤوليتها؟
يقول الوزير السعد عندما يسأل عن نتيجة عمل الهيئة إنه <<بعد فرزنا الشكاوى، وجدنا ان ٤٠ من المشتكين مقتنعون بان مفقودهم قُتل، لكنهم يأملون بتعويضات. أما البقية فينقسمون الى: مخطوفين يظن أهلهم انهم عند الاجهزة والاحزاب اللبنانية، ومفقودون يقول اهلهم انهم موجودون في الدول المجاورة مثل سوريا وإسرائيل وبعض الحالات في العراق. ولقد استدعينا الشهود واستمعنا الى الاهالي واجرينا نوعاً من التحقيق مع انه يتجاوز مهمتنا>>.
ثم تقرر إنشاء لجنة مصغرة ضمّت الى السعد مدير أمن الدولة ادوار منصور ود. عبدالسلام شعيب ممثل الهيئات الاهلية. و<<أنهينا مهمة الاستيضاح. فأرسلت الى رؤساء الاجهزة الامنية (القاعدين معي على الطاولة) كتباً لاستيضاحهم حول شكاوى الاهالي لجهة وجود ابنائهم عند الجهات الامنية وبعض الأحزاب والميليشيات اللبنانية>>.
هنا يتشدد الوزير باختيار الفاظه فيقول <<وبما انه لا حزب اليوم لا يزال فاتحاً سجنه، لم يبق إلا الخارج. أما إسرائيل، فلا طريق إلا تكليف <<الصليب الاحمر الدولي بالتحقق، أما سوريا فقد شرحت للحود والحريري

النتائج مرتين. كما إني أخذت المبادرة وذهبت من دون علمهما الى المسؤول السوري في عنجر الذي استمهلني للعودة الى وزير داخليته>>. أضاف <<غير أن هذا المسؤول نُقل من الملف اللبناني حيث تواجد في عنجر بعده مسؤول آخر قصدته ايضاً فاستمهلني مجدداً. بعد بضعة ايام استقالت حكومة الرئيس الحريري في نيسان ٢٠٠٣، وأُعيد تكليفه فشكل حكومة استبعدت ١١ وزيراً كنت من بينهم . وبما أنني كنت على رأس اللجنة كوزير، قصدت رئيس الجمهورية فطلب مني تسليم الملف إلى النائب العام التمييزي عدنان عضوم، فأبلغت ذلك لرئيس الحكومة وسألته فأجابني إلى الموافقة. فسلّمته الملف بضعة أيام بعد الخامس عشر من نيسان>>.

شعيب

عن حصيلة عمل الهيئة، يقول د. عبد السلام شعيب ممثل نقابة المحامين فيها، والمشارك في صياغة المسودة، <<بدأنا بالتحقيق بالاستمارات بعد فرزها الى جدية وغير جدية. أما بقية الاستمارات وعددها يقارب اربعمئة، فقد صنفت المفقودين تبعاً لمكان اختفائهم. بالنسبة للاراضي اللبنانية، قام الأمن العام بتزويد اللجنة بمصير هؤلاء المفقودين وتبين أن البعض قتل لدى ميليشيات متعددة، وتحقق للجنة من الأجهزة بأن لا وجود لهؤلاء>>.

لكن ما ضمانة صحة وفاة هؤلاء إن لم تكن هناك لا جثث ولا اعترافات قتلة؟ يقول <<الاجهزة الرسمية واضعة يدها على الاراضي اللبنانية ومسؤوليتها معرفة مصيرهم. لأنه من غير المعقول أن يكونوا موجودين في مكان ما وأن تنكر تلك الاجهزة وجودهم. إذا كانوا أحياء>>. وبعد أن نوّه د. شعيب بعمل اللواء جميل السيد لجهة دقته في أرشفة الملفات، قال <<بما يتعلق بإسرائيل، وردت للجنة شكاوى مؤيَّدة بصور (حالة عماد الفردوس) لبعض المفقودين هناك، وإثبات اتصالات لهؤلاء عبر الوسائل الاعلامية الاسرائيلية كالإذاعة. وحصلت لجنة الدفاع عن الحريات العامة في نقابة المحامين برئاستي، من منظمة العفو الدولية و<<هيومان رايتس ووتش>> على تقارير واردة لها من منظمات حقوق الانسان في اسرائيل، تفيد عن وجود مفقودين لبنانيين منسيين في مستشفيات عسكرية باللد والرملة. حيث إن الصليب الاحمر الدولي، عثر أثناء تفقده لهذه المستشفيات على بعض الاشخاص المنزوين فسأل عنهم، فمانع الجيش الإسرائيلي في الإجابة والاتصال بهم. لكن بعد إصرار الصليب الأحمر تبين له انهم لبنانيون مخطوفون وان اسرائيل لم تعلن عن اسمائهم. وهم غير الجماعة الذين يطالب حزب الله بهم. وعددهم بين ٢٥ الى ٣٥ شخصاً. يعتقد انهم سلّموا إلى الإسرائيليين في انطلياس من قبل القوات في تموز ١٩٩٠>>.

اما بالنسبة للمفقودين في سوريا؟ يقول <<تقدم بعض ذويهم بمستندات خطية واضحة (حالة توفيق الفوال) موقعة من المسؤولين السوريين وبعضهم قدم أذونات مقابلات في سجن المزة وغيره (حالة جهاد عيد) وبعضهم الآخر قدّم شهوداً على وجودهم>>.

ويضيف شعيب <<بعد أن استمعت اللجنة للجميع فرزت الاستمارات ورأت أن المفقودين في لبنان أموات لا يدخلون ضمن مهمة الهيئة، بينما أرسلت بالنسبة للمفقودين في اسرائيل (١٨٠ ملفاً) بطلب للصليب الاحمر الدولي بالتحقق من وجودهم هناك. وبالنسبة لسوريا (١٢٠ ملفاً) رأت من الأصول القانونية ان تطلب معرفة مصيرهم من خلال مجلس الوزراء لأن العلاقة تتعدى الحدود اللبنانية>>.

لكن لِمَ لم يصدر التقرير؟ يقول رئيس اللجنة الوزير السعد <<الملف طابع سري. لا استطيع ان أعطيه للإعلام. على مجلس الوزراء بعد أن أرفع له تقريري، القرار في كيف يتعامل مع إعلان النتيجة. في الحقيقة ليس هناك من تقرير رسمي. لكن، عندما رأيت أنه لا جدوى من المراجعات التي ذكرتها سابقاً، قررت ان أُنهي هذا الملف. فوضعت مسودة تقرير لأعرضها على اللجنة لإقرارها. دعوت اللجنة مرتين للاجتماع ولم

يكتمل النصاب. فسلمت الملف الى عضوم مرفقاً به مسودة التقرير مع ان لا صفة رسمية لها>>.
هل هذا كل ما يحتويه التقرير.. او المسوّدة؟ يقول <<تماماً. كما اني اوصيت بشيء هام جداً، وهو حفظ حق المفقود القانونية والمالية في حال عودته. إضافة الى بعض الاقتراحات كعدم إقفال الملف، ومتابعة التحقيق في ظروف أفضل، قد نكون نعيشها اليوم>>.
لكن مَن الذي كان يتغيّب عن اجتماعات اللجنة ما أدّى الى عدم التوقيع؟ يتفق السعد ود. شعيب على <<المغمغة>>. وفي حين يحاول السعد الاشارة الى ما بدا لنا أنه جهات مدنية في اللجنة، غير نقابة المحامين بالطبع، فإن د. شعيب يعيد ذلك <<لرغبة ما، حسب تعبيره، خصوصاً من الهيئات العسكرية>>، بعدم توقيع التقرير.
وفي النهاية، يلوح شعيب بتسليم <<هذه المستندات بكاملها الى الهيئات الدولية>>. لأن الدولة اللبنانية حسب تعبيره، <<خالفت ميثاق ١٩٩٢ الذي يلزمها بمواطنيها والمسؤولية عن خطفهم>>. مما يرجّح وجود نسخة كاملة عن الملف لديه هو الآخر.

... الى منتدى الحوار

المنتـدى

الصفحة الأولى| أخبار لبنان| عربي ودولي| اقتصاد| ثقافة
رياضة| قضايا وآراء| الصفحة الأخيرة| صوت وصورة

©٢٠٠٥ جريدة السفير